مصر

أكدت رانية زايد - رئيس الوحدة المركزية للشراكة بين القطاعين العام والخاص - أن الوحدة ستتولى متابعة مشروعات الشراكة قبل وأثناء وبعد إجراءات الطرح والترسية وحتى تمام تنفيذ العقود حسب نصوص مشروع القانون الذي سيتم عرضه على الدورة البرلمانية الحالية لمجلسي الشعب والشورى. وقالت إن مشروع القانون يسمح أيضا بإجراء ما يسمى بمرحلة الحوار التنافسي، والتي تسمح بإجراء مفاوضات مع المستثمرين لمناقشة عطاءاتهم المالية والفنية غير الملزمة قبل تقديم العطاءات النهائية.. كما نظم إنشاء وتشكيل نظام عمل الوحدة المركزية للشراكة، والتي تعد بيت الخبرة المالية والفنية والقانونية للجنة الوزارية. وأشارت في حوار خاص لـ"الإصلاح الاقتصادي" إلى توقيف مناقصة طرح إنشاء 230 مدرسة في بداية البرنامج، على خلفية عدم إقبال رجال الأعمال والمستثمرين بالقطاع الخاص عليها، رغم محاولات استمرت لنحو عامين، ولفتت إلى بدء مفاوضات بين وزارة المالية - وحدة الشراكة بين القطاعين العام والخاص - والبنك المركزي لإعفاء مشاريع الشراكة المضمونة من المالية من سقف الائتمان المحدد من المركزي، مما يسهم في توسع البنوك في تمويل هذه المشاريع.

وإلى نص الحوار:

رانية زايد رئيس الوحدة المركزية للشراكة بين القطاعين العام والخاص:

نستعين بالنماذج العالمية ونراعي الطبيعة المصرية والبيئة المحلية

أجرى الحوار: محسن حكيم

***الإصلاح الاقتصادي*: في البداية، لماذا تم التحول من نظام " بي أو تي" و" بي أو أو تي" إلى نظام برنامج الشراكة بين القطاعين العام والخاص " بي بي بي"؟.. وهل كان وراء هذا إخفاق أو فشل تجارب الأنظمة السابقة؟**

>> الشراكة بين القطاعين العام والخاص ليست جديدة على الاقتصاد المصري، حيث عرفته مصر منذ سبعينيات القرن الماضي في إسناد مشاريع البنية التحتية والأساسية للقطاع الخاص، فهناك تجارب في السابق بمشاريع للكهرباء والاتصالات، وسيكون برنامج الشراكة بمثابة المظلة الرئيسية لجميع المشاريع بالنظامين السابقين، وإعادة تسمية للبرنامج بمنهجية جديدة لجميع المشاريع المختلفة.

***الإصلاح الاقتصادي*: وما الذي دعاكم إلى التفكير في العمل بنظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص؟**

>> بدأ تطبيق برنامج الشراكة منذ يونيو 2006 عقب مشاركة الدكتور يوسف بطرس غالي - وزير المالية - في فعاليات مؤتمر اليورومنى في لندن في نفس العام، عندما طرح عليه المشاركون من الاستشاريين والخبراء الأجانب ورؤساء المؤسسات إمكانية تطبيق هذا الاتجاه في السوق المحلية، الأمر الذي دعاه إلى التفكير جديًا في إدخال القطاع الخاص في مشاريع البنية التحتية.

وفي الحقيقة أن الوزير غالي تبنى هذا الاتجاه واستعان باستشاريين عالميين في ذلك الوقت لدراسة إمكانية التطبيق في مصر، وأعدوا تقريرا بعد دراسة مستفيضة عن السوق المصرية أكد إمكانية التطبيق، ومنذ ذلك الوقت تم تعييني رئيسًا لوحدة الشراكة بوزارة المالية، وهي المرة الأولى التي أعمل فيها بالقطاع العام أو الحكومة.

***الإصلاح الاقتصادي*: يبدو أنكم تستلهمون النموذج الإنجليزي في التطبيق لنظام عمل الوحدة بوزارة المالية، فهل لا يزال هذا الاتجاه سائدًا؟**

>> استعنا بالنماذج العالمية الناجحة في الشراكة بين القطاعين العام والخاص، مع مراعاة الطبيعة المصرية من حيث القوانين والبيئة المحلية، ولم نبدأ بشكل عشوائي، لكن درسنا جميع النماذج ومنها إنجلترا وجنوب إفريقيا وأمريكا اللاتينية وهولندا وأستراليا، ومن المهم لجميع الاقتصادات العالمية إدخال القطاع الخاص للمساهمة في إنشاء مشاريع البنية التحتية، وتعد إنجلترا نموذجًا رائعًا ورائدًا في هذا المجال.

ونستعين بالنموذج الإنجليزي في قطاعات التعليم والصحة، ونموذج استراليا وكندا وأمريكا اللاتينية في قطاع الطرق، بينما يتم اتباع النماذج العالمية الناجحة في مشاريع الصرف الصحي، ويحق للوحدة عدم قبول المشروع عقب الانتهاء منه إذا لم يكن مطابقًا للمواصفات.

***الإصلاح الاقتصادي*: من واقع اطلاعك على التجارب الدولية، هل هناك مشاريع محظور على القطاع الخاص المشاركة فيها؟**

>> أؤكد أن القطاع الخاص أقدر على الإدارة بحزم للمشاريع والاستثمارات وتكاليفها مقارنة بالقطاع العام، حيث يسهم تحرك الحكومة المصرية جديًا لتحرير الاقتصاد في زيادة دور القطاع الخاص في عمليات التنمية، وأؤكد عدم قدرة الدولة على القيام بجميع المشاريع المطلوبة منها في البنية التحتية- واضعين في الاعتبار ضغوط الموازنة وزيادة عجزها - مما يزيد من دور القطاع الخاص.

ولا يجب إسناد جميع المشاريع للقطاع الخاص، لاسيما تلك التي تتسم بالحساسية، ومنها مشاريع التسليح للجيش والأمن القومي، بخلاف ذلك يمكن للحكومات أن تمنح حقوق التزام لشركات القطاع الخاص - سواء المحلية أو الأجنبية - للمساهمة في هذه المشاريع في قطاعات مختلفة، منها السكك الحديدية والموانئ، حيث نجد أن السجون في بريطانيا وفرنسا

نستعين بالنموذج الإنجليزي في قطاعات التعليم والصحة.. ونموذج أستراليا وكندا وأمريكا اللاتينية في قطاع الطرق.. ونتبع النماذج العالمية الناجحة في مشاريع الصرف الصحي

وجنوب إفريقيا يديرها القطاع الخاص.
ويمكن للقطاع الخاص الدخول في جميع الاستثمارات من خلال برنامج الشراكة دون سيطرة من مجموعة شركات أو رجال أعمال على قطاع معين، لاسيما أن الحكومة تشتري إنتاج القطاع الخاص في هذه المنظومة وتحدد الأسعار طبقًا لسياستها، مما يحد من خلق ممارسات احتكارية، بالإضافة إلى أن إتمام جميع المشاريع بنظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص تتم من خلال مناقصات عالمية تنافسية تحددها الأسعار والكفاءة الفنية.

الإصلاح الاقتصادي: **ما الذي يجبر القطاع الخاص على الدخول في مشاريع لا تدر أرباحًا أو عوائد سريعة لاستثماراته؟**

>> في ظل انخفاض عوائد البنوك محليًا وعالميًا نتيجة تداعيات الأزمة المالية العالمية الراهنة، تجد القطاع الخاص ميالاً إلى الدخول لبرنامج الشراكة، خاصة أنه يحصل على عائد مالي مرتفع سنويًا على رأسماله، مضمون من وزارة المالية تضمن له تدفقات نقدية ثابتة على مدى 20 إلى 25 عامًا، بينما تتعرض باقي المشاريع إلى التذبذب.

الإصلاح الاقتصادي: **تثير منظومة الشراكة بين القطاعين العام والخاص شكوكًا حول خصخصة الخدمات، ما حقيقة ذلك؟**

>> لا يعني تطبيق هذا البرنامج خصخصة الخدمات، لأن الاقتصاد المصري قائم على الدعم حسب سياسة الحكومة، حيث يهتم البرنامج بإنشاء المشاريع الخدمية ومنها الكهرباء والصرف الصحي والمياه والتعليم والصحة، ويصلح للتطبيق في القطاعات الإنتاجية متى رأت الحكومة ذلك، فمثلاً يمكن بناء صوامع لتخزين الحبوب والغلال وتأجيرها للحكومة، وليس بالضرورة أن يقتصر البرنامج على إنشاء مشاريع خدمات فقط.

عدم قدرة الدولة على القيام بجميع المشاريع المطلوبة منها في البنية التحتية - نتيجة ضغوط الموازنة وزيادة العجز - يزيد من دور القطاع الخاص

أما الدخول في القطاعات الإنتاجية، ومنها الصناعة، فيتم إذا طلبت الدولة إعادة رفع الطاقة الإنتاجية للمصانع العامة، وفي هذه الحالة تتقدم وزارة الصناعة بهذا الطلب، لكن المشكلة الدخول مجددًا في مشاكل الخصخصة مع وزارة الاستثمار والعمالة الموجودة في هذه المصانع.

الإصلاح الاقتصادي: **هناك مخاوف من امتداد ضغوط الرأي العام التي واجهت برنامج الخصخصة والصكوك الشعبية إلى برنامج الشراكة، هل تتوقعين ذلك؟**

>> إطلاقًا، لأن المستفيد الوحيد من هذه المشاريع هو المواطن والشعب المصري، من خلال مشاريع البنية التحتية وبناء المدارس والمستشفيات ومحطات الصرف الصحي والمياه، وتحميل القطاع الخاص تكلفة إنشاء هذه المشاريع، ومن غير الوارد فشل هذه المنظومة.

الإصلاح الاقتصادي: **لماذا كانت البداية في هذا البرنامج بالتعليم؟**

>> تم اتخاذ هذا القرار قبل تعييني رئيسًا لوحدة الشراكة، لكن تجربة إنشاء 230 مدرسة لم تلق نجاحًا، حيث لم يقبل عليها مستثمرون أو رجال أعمال، رغم محاولات استمرت على مدى عامين، وكانت مواقع هذه المدارس في أماكن مختلفة بالقرى والنجوع والمدن، مما يصعب معه إدارتها، حيث ترتفع تكلفة إنشاء هذه المدارس مقارنة بباقي المشاريع، فضلاً عن تعدد الجهات التي يتم التعامل معها في المدارس، ومنها المحافظات والمجالس المحلية والإدارات التعليمية وهيئة الأبنية التعليمية ووزارة التربية والتعليم.

وبعد رفض المقاولين المصريين الدخول في مناقصة المدارس، أوقفناها وتم إسنادها مجددًا لمستشار عالمي ذي خبرة في مجال المدارس، حيث يجري دراستها مجددًا والتفاوض حولها مع وزارة التربية والتعليم.

وقد اقترحت إنشاء مجمعات تعليمية تشمل جميع المراحل والفصول وأنواع التعليم المختلفة بدلاً من مدارس تتكون من 5 أو 6 فصول يتم إنشاؤها من

خلال هيئة الأبنية التعليمية في القرى والنجوع في أماكن متفرقة، حيث تطرح هذه المجمعات عالميًا. مع العلم أن دور القطاع الخاص في مشروع الـ 230 مدرسة كان يقتصر على إنشاء وإدارة المبنى.

في المقابل لا تزال طلبات سحب كراسة الشروط تتوالى على مناقصة إنشاء محطة مياه الصرف الصحي بمدينة السادس من أكتوبر، حيث سحبت نحو 62 شركة أجنبية ومصرية كراسة الشروط في مناقصة عالمية. كما سحبت 10 تحالفات عالمية ومصرية كراسة شروط مناقصة إنشاء مشروع مستشفيات جامعة الإسكندرية، رغم تداعيات الأزمة المالية العالمية الراهنة، وهو ما يعني أن هذه المشاريع تدار بطريقة رشيدة مما يسهم في الثقة والشفافية.

الإصلاح الاقتصادي: **هل تتطلب منظومة الشراكة بين القطاعين العام والخاص إنشاء جهاز رقابي مستقل؟**

>> لابد من إنشاء جهاز رقابي مستقل، وهناك رقابة على جميع المشاريع المقامة بنظام الشراكة ومنها المرافق وهيئة الطرق والكباري، كما أنه لن يتم طرح مشروع إلا إذا توافر له جهاز رقابي، والوحدة لا تراقب على الأداء ولكن يبدأ دورها منذ طرح فكرة المشروع لحين إغلاق العقود بعد نحو 20 عامًا، والتأكد من حُسن إدارة العقود وعدم التعسف فيها.

فهناك 4 حالات لفسخ العقود المبرمة بموجب هذه النظم: وهي حق الدولة في فسخ العقد الإداري، والإخلال من قبل الدولة أو جهة الطرح، أو الإخلال من قبل مقدم الخدمة. وفي جميع هذه الحالات هناك تعويض لفسخ العقد.

الإصلاح الاقتصادي: **لماذا تأخر الطرح رغم أن الوحدة بدأت ممارسة عملها منذ عام 2006؟**

>> السبب هو صياغة العقود المقبولة لدى الممولين، وهو التحدي الأكبر الذي يواجه أي برنامج، لأنه من الممكن أن تجهز وتطرح على الجهات المختلفة، ثم ترفض البنوك التمويل لعدم الملاءمة المالية، أو عدم توفر الدارسات الكافية والجادة.

من المقرر أن ينشئ البرنامج مستشفيات عامة تقدم الخدمات للتأمين الصحي، مما يمنح له غطاءً أعلى بكثير من المستشفيات الموجودة حاليًا

الإصلاح الاقتصادي: **تختلف الجهات المانحة التي تتعامل مع الوحدة المركزية للشراكة بين القطاعين العام والخاص، أيهم الأفضل والأكثر تعاونًا؟.. وما طبيعة هذا التعاون؟**

>> أؤكد عدم وجود تمويل أجنبي لوحدة الشراكة، لكن الجهات المانحة تقدم المساعدات الفنية والاستشارات والتدريب، ومنها البنك الدولي، وهيئة المعونة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، وتهدف هذه الجهات بالأساس إلى تعميق الإصلاح الاقتصادي، ومما ساعد هذه الجهات على تقديم الدعم الفني للوحدة أنها حققت إنجازًا وحصلت على جوائز دولية للعام الثاني على التوالي على صعيد الدول الإفريقية والأورومتوسطية.

الإصلاح الاقتصادي: **هل سيسهم مشروع قانون التأمين الصحي الاجتماعي الشامل في تأجيل المشاريع المطروحة من الوحدة في قطاع الصحة بنظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص؟**

>> مشروع قانون التأمين الصحي ليس له علاقة بالبرنامج ومشاريعه، ولا تعارض بينهما، حيث من المقرر أن ينشئ البرنامج مستشفيات عامة تقدم الخدمات للتأمين الصحي، لأن الشراكة لا تنتج مستشفيات خاصة، مما يمنح غطاء للتأمين الصحي أعلى بكثير من المستشفيات الموجودة حاليًا.

بالإضافة إلى أن مشروع قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص سيجعل أي نوع من الشراكة يندرج تحت النظام الجديد كمظلة تشريعية وتنظيمية لجميع المشاريع القائمة في الإدارة والطرح والترسية والتجهيز والإنشاء، ويتضمن إعادة توزيع المخاطر، وإلغاء جميع الممارسات السابقة.

وكانت وزارة المالية قد أحالت مشروع قانون الشراكة مع القطاع الخاص لمجلس الوزراء مؤخرًا، ومن المقرر أن يناقشه خلال اجتماعاته المقبلة تمهيدًا لإحالته إلى اللجنة التشريعية لمراجعته قبل إحالته إلى مجلسي الشعب والشورى خلال الدورة البرلمانية الحالية لإقراره.

أهم ملامح مشروع قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص

ينظم مشروع القانون العلاقة القانونية بين الجهات العامة والقطاع الخاص عند إقامة مشروعات البنية الأساسية بنظام الشراكة، حيث ستخضع تلك المشروعات - في هذه الحالة - لقانون الشراكة فقط دون غيره من قوانين، كما لن تسري أحكام قوانين استخدام المرافق العامة، ومنح الامتيازات، وتنظيم المناقصات والمزايدات على العقود التي سيتم عقدها بنظام الشراكة.

وقد حدد المشروع أربعة ملامح لعقود الشراكة: الأول أن الحد الأدنى لالتزام القطاع الخاص هو تمويل وإنشاء أو تطوير مشروعات المرافق العامة وصيانتها، وتقديم ما يلزم من خدمات وتسهيلات ضرورية لصلاحية المشروع للتشغيل، سواء للبدء في الإنتاج أو في تقديم الخدمة، أما ما يتعلق بالتزامات التشغيل أو الاستغلال فتعد التزامات إضافية في العقد.. والثاني أن تتراوح مدة التعاقد بين خمسة أعوام كحد أدنى وثلاثين عامًا كحد أقصى.. والثالث ألا تقل القيمة الإجمالية للتعاقد عن مائة مليون جنيه.. والرابع ألا يبدأ القطاع الخاص في تقاضي أية مستحقات مالية نظير أداء التزاماته التعاقدية إلا بعد إصدار الجهة الإدارية المتعاقدة لشهادة بقبول مستوى الأعمال أو الإنتاج أو الخدمات المؤداة.

وفي إطار تعزيز الدور الرقابي للدولة في مرحلتي تنفيذ وتشغيل مشروعات الشراكة فإن المادة الرابعة من مشروع القانون نصت على حق الجهة الإدارية في تعيين مندوبين عنها لمتابعة تنفيذ المشروع وتشكيل لجنة لمراقبة الأداء عند تشغيل القطاع الخاص لمشروعات الشراكة، حيث تتولى اللجنة التأكد من مطابقة المنتج أو الخدمة للمستوى المطلوب.

كما يسمح مشروع القانون للجهة الإدارية بتعديل شروط البناء والتجهيز والتطوير وما يرتبط بذلك من تنفيذ الأعمال أو الخدمات محل التعاقد، أيضًا من حق الجهة الإدارية تعديل قواعد التشغيل والاستغلال بما فيها من أسعار بيع المنتجات أو مقابل الخدمات، كما يشمل مشروع القانون آليات محددة لإعادة ضبط التوازن المالي للمشروع في حالات الظروف الطارئة وتغيير القوانين واللوائح، مع تنظيم حقوق الطرفين العام والخاص في التعويض، وفي حالة وجود خلاف أو نزاع يلجأ الطرفان إلى التحكيم لحل هذا النزاع.

وفيما يتعلق بأساليب المعالجة المحاسبية لقيمة عقود الشراكة في الموازنة العامة، سيتم قيد كامل قيمة العقد بالموازنة العامة للدولة عند التعاقد تحت باب التزامات عرضية، وعند بدء تشغيل المشروع وبدء السداد للقطاع الخاص يتم خصم المبلغ السنوي المتفق عليه من الموازنة السنوية للجهة العامة التابع لها المشروع وفاء لالتزاماتها تجاه مقدم الخدمة طبقًا للعقد، وذلك خصمًا من مبلغ العقد الكلي، وحتى انقضاء فترة التعاقد وانتقال المرفق إلى ملكية الدولة.

ويتضمن مشروع القانون 37 مادة: تحدد المادة الأولى منه نطاق عقود الشراكة مع القطاع الخاص في العقود التي تبرمها الوزارات والأجهزة ذات الموازنات الخاصة، والهيئات العامة - سواء الخدمية أو الاقتصادية - بالإضافة إلى الأشخاص الاعتبارية العامة التي يصدر بتحديدها قرار من رئيس مجلس الوزراء.

وتحدد المادة الثانية ثلاثة أشهر بعد إقرار القانون كي يصدر وزير المالية اللائحة التنفيذية له.

كما وضع مشروع القانون عدة شروط قبل اعتماد أسلوب الشراكة في تنفيذ أي مشروع عام، تشمل إجراء جميع الدراسات الفنية من أهل الاختصاص والخبرة تحت إشراف الوحدة المركزية للشراكة، على أن تركز هذه الدراسات على إبراز النتائج المتعلقة بجدوى المشروع، ومستوى المنتج أو الخدمة المقدمة، وحالة أصول المرفق عند انتهاء الشراكة وانتقال ملكيته إلى الدولة.

ولضمان استمرار تشغيل مشروعات المرافق والخدمات العامة - التي ستقام بأسلوب الشراكة - سمح مشروع القانون للجهة الإدارية - في حالة إخلال القطاع الخاص بالتزاماته - بالتدخل وتولي إدارة المشروع، وذلك بطريق مباشر أو من خلال طرف ثالث تختاره الجهة الإدارية. وفي جميع الأحوال تظل الجهة الفائزة بعقد الشراكة مسئولة عن المحافظة على أصول المشروع وحقوقه وصيانته، وأيضًا تكون مسئولة عن أي قرار يخل بالتزاماتها تجاه الجهة الإدارية.

وينظم مشروع القانون أيضًا حق الجهة الإدارية في الاعتراض عند إسناد تنفيذ المشروع لطرف ثالث من الباطن، كما يشمل عدة قواعد لتنظيم عقود الباطن.

كما نظمت المادة التاسعة من القانون أيلولة أصول المشروع وموجوداته وحقوقه دون مقابل في نهاية مدة التعاقد، واشترطت أن تكون في حالة جيدة وصالحة للاستخدام.

كما حظرت المادة العاشرة الحجز والتنفيذ على منشآت المشروع، كما حظرت على القطاع الخاص ترتيب أي حق عيني على أصول المشروع أو أمواله، عدا ما قد يكون من حقوق لجهات التمويل، بشرط الموافقة المسبقة للجهة الإدارية المتعاقدة.

ثمـــــار الديمقراطـــــــية..

بمناسبة مرور 25 عامًا في مساندة التحول الديمقراطي وبناء مؤسسات السوق حول العالم، نظم مركز المشروعات الدولية الخاصة مؤتمرًا دوليًّا حول "ثمار الديمقراطية.. تدعيم مؤسسات السوق وتعزيز رفاهية المواطن". تحدث في المؤتمر نخبة من المفكرين العالميين:

هرناندو دو سوتو، معهد الحرية والديمقراطية.. بيرو..
لارى دياموند، مؤسسة هووفر بجامعة ستانفورد..
روبرت ليتان، مؤسسة كوفمان..
آلان لارسون، منظمة الشفافية الدولية..
مايكل ماكيرى، أمين الإعلام السابق للبيت الأبيض..
كارين كيريجان، مجلس الريادية والأعمال الصغيرة..
جيسوس استناليوس، معهد التكافل الأسيوى، الفلبين..
بوريس بيجوفيتش، مركز الدراسات الليبرالية الديمقراطية..
دانيال كوردوفا، جامعة ديل باسيفيكو، بيرو..
محمد نصيب، مركز المشروعات، افغانستان..
إيرا مايلشتاين، جامعة يال..
د. آن مارى سلوتر، وزارة الخارجية الأمريكية..
جون سوليفان، مركز المشروعات الدولية الخاصة.

ركزت جلسات المؤتمر على توطيد الروابط بين الحكم الديمقراطي الصالح والنمو الاقتصادي المستدام، وماهية اقتصاد السوق وكيف يعود بثماره على المواطنين، وتحديد الاستراتيجيات اللازمة لتعزيز الديمقراطية التي تفسح الطريق أمام إتاحة الفرص لجميع شرائح المجتمع، واستشراف دور القطاع الخاص في تعزيز الديمقراطية وتحسين نوعية النمو الاقتصادي.

وبمشاركة مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، نظم مكتب القاهرة لمركز المشروعات الدولية الخاصة مؤتمرًا موازيًا في قاعة النيل بفندق كونراد لمتابعة جلسات المؤتمر - الذي كان يعقد بواشنطن في نفس الوقت - والمشاركة في فعالياته عبر شبكة الإنترنت. بدأ مؤتمر القاهرة في الثانية بعد الظهر (الثامنة بتوقيت واشنطن) وامتدت جلساته حتى الحادية عشر مساءً بتوقيت القاهرة.

تضمن مؤتمر القاهرة - الموازي لمؤتمر واشنطن - جلسات حوار بين الحضور بمؤتمر القاهرة - في فترات الاستراحة بمؤتمر واشنطن - أدارها د. عبد الفتاح الجبالي، نائب رئيس مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ود. جمال عبد الجواد، رئيس مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، وسعد هجرس، مدير تحرير العالم اليوم.

هيرناندو دي سوتو

لاري دياموند

روبرت ليتان

آلان لارسون